«التجارة»: إنجاز 862 معاملة تتعلق بتراخيص الاستيراد التجارية في أغسطس

قالت وزارة التجارة والصناعة امس انها انجزت 862 معاملة تتعلق جميعها بتراخيص الاستيراد التجارية العامة في اغسطس الماضي.

وأوضحت الوزارة في احصائية لإدارة التراخيص التجارية صدرت حديثا ان 115 معاملة من معاملات شهر اغسطس كانت خاصة بإصدار تراخيص جديدة في حين ان 747 معاملة كان لها علاقة بتجديد تراخيص قائمة. واضافت ان عدد معاملات التراخيص العامة التي انجزتها في اغسطس الماضي انخفضت بنسبة 6٪ عما كانت عليه في اغسطس 2008 حيث بلغت حينها 912 معاملة منها 166 معاملة لتراخيص جديدة و755 لتجديد تراخيص قائمة.

مخاطبة 300 شركة وعمل استبيانات لأولياء الأمور للانطلاق بالمعاق إلى أجواء صحية ترفع معنوياته وتحقق إبداعاته

العنزي: «إعادة الهيكلة» يوفّر فرصاً وظيفية لذوي الاحتياجات الخاصة

إيمانا بدور برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة لايجاد فرص وظيفية في مؤسسات القطاع الخاص لمختلف التخصصات من خريجي الجامعات والمعاهد المختلفة، ولجميع أفراد المجتمع من الأصحاء وذوي الاحتياجات الخاصة لمشاركة جميع أبناء الوطن في بناء اقتصاد كويتي شامل، كشف مدير ادارة تخطيط القوى العاملة م.فارس العنزي عن دراسة حديثة قام بها فريق خاص حول ذوي الاحتياجات الخاصة لتحديد نوعية الإعاقة لكل من المعاقين العاطلين عن العمل، وتحديد الوظيفة التي تتوافق وطبيعة إعاقته، وتتناسب مع تخصصه الدراسي وأشرف عليها من خلال وضع جميع قنوات عمل الدراسة واعداد الاستبيانات المختلفة للوصول الى الأهداف السامية لهذه الدراسة.

وصرح العنزي بأن الفريق أعد استبيانين الأول خاص بأولياء أمور المعاقين لقياس مدى استعدادهم وتقبلهم لعمل أبنائهم في مواقع تتوافق وطبيعة إعاقتهم اضافة الى الخدمات التي يودون توفيرها لهم، وكذلك التعرف على مدى حاجة المعاقين لإعداد برامج تدريبية ولتأهيلهم عمليا وفنيا قبل الشروع في العمل.

واضاف العنزي ان الاستبيان الثاني أرسل الى 300 مدير من مديري الموارد البشرية في العديد من شركات ومؤسسات القطاع الخاص لقياس مدى توظيف المعاقين لديهم والتعرف على البرنامج التدريبي، وكذلك أنواع الوظائف، وامكانية توفير تسهيلات وخدمات لهم من مواقف سيارات خاصة، وبدلات مالية في نهاية العام، وتخفيض ساعات العمل لديهم.

واشار الى ان أهداف الدراسة تكمن في المساهمة في علاج المعاق وإمكانية إخراجه من حالته السابقة الى العيش في أجواء صحية ترفع من معنوياته وتساهم في التخفيف من معاناته، وتدفعه لتحقيق إبداعاته وطموحاته والشعور بأنه إنسان منتج يشعر بذاته وأهميته. كما أكد العنزي ان الاتفاق مع جميع المسؤولين بأن المعاق الذي يقوم بأعماله بشكل دقيق ويؤدي انتاجية أكثر سيحصل على جميع المزايا التي يحصل عليها غير المعاق من مزايا وحوافز وتسهيل مهمات.

م.فارس العنزي

واضاف ان الدراسة استعرضت العديد من النماذج الناجحة والمتميزة من المعاقين الذي حققوا نجاحات لم يحققها الأصحاء في مجال الاستثمار واعداد مشاريع صغيرة وغيرها.

وحث العنزي على ضرورة تفعيل قانون رعاية المعاقين رقم 49 لسنة 1966 المادة 15 بضرورة تحقيق نسب العمالة من المعاقين وهي تعادل 2٪ في القطاعين الحكومي والخاص.

وقال ان الادارة الآن تستقبل الفرص الوظيفية المتاحة من قبل الشركات وقد وصلت موافقة من عدة شركات تقدر بحوالي 25 فرصة وظيفية لمعاقين مختلفين.

واشار العنزي الى ان الفريق قام بعدة انجازات في هذا المجال منها زيارات لجهات مختصة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة واعداد استبيان لقياس رأي المعاقين للعمل في القطاع الخاص، وكذلك توزيع الاستبيان على الجهات المختلفة بالتعاون مع المجلس الأعلى لشؤون المعاقين، وجمعية أولياء أمور المعاقين.

وقد تم استعراض تجارب بعض الدول الخليجية والعربية والدولية في تمكين المعاق من العمل وتذليل الصعوبات للتغلب عليها وأخيرا اعداد التوصيات لتحويلها الى مشاريع وقرارات عملية.

وفي نهاية تصريحه الصحافي أهاب م.العنزي بطاقة الجهات في مختلف مؤسسات القطاع الخاص الى التعاون مع البرنامج لتحقيق هذا الإنجاز الوطني والإنساني الذي يحقق أهدافنا ويدعم مسيرتنا الاقتصادية والوطنية مشيرا الى ان البرنامج على استعداد كامل لتلقي اقتراحات وآراء الأخوة المعاقين وذويهم وكذلك المؤسسات المختلفة ممن لم يطلعوا على استبيان البرنامج.

خلال الاجتماع التأسيسي الثالث للشبكة

السعد: الشبكة العربية للتوحد تسعى إلى توعية المجتمعات العربية بحقوق ذوي التوحد

سميرة القاسمي والأميرة سميرة فيصل

زينب أبوسيدو

واصلت الشبكة العربية للتوحد عقد اجتماعها التأسيسي الثالث امس لليوم الثاني على التوالي في مركز الكويت للتوحد، حيث كانت الدعوة لتأسيس الشبكة في احد المؤتمرات الخاصة بالتوحد والذي نظمه ورعاه مكتب اليونسكو في لبنان 2008 مع الاستفادة من خبرة الرابطة الخليجية للتوحد والتي تأسست عام 2002 بدعوة من د.سميرة السعد في الكويت والتي انضم اليها جميع دول مجلس التعاون، ويضم المجلس التأسيسي للشبكة العديد من الشخصيات العربية مثل الاميرة فهدة بنت سعود والسيدة رندة بري. وتسعى الشبكة للتعاون مع مختلف المؤسسات الداعية لفئة التوحد في جميع دول الوطن العربي، وهي شبكة غير سياسية وغير ربحية.

من جهتها، صرحت نائب رئيس اللجنة المنظمة للاجتماع وعضو المجلس التأسيسي للشبكة العربية للتوحد د.سميرة السعد بأن الشبكة العربية للتوحد تهدف الى السعي نحو الحفاظ والمطالبة بحقوق الاشخاص المصابين باعاقة التوحد في دول الوطن العربي، بالاضافة الى توعية المجتمعات العربية بكل شرائحها حول حقوق الاشخاص ذوي اضطرابات التوحد وصولا للدمج والاستقلالية.

واضافت السعد ان استضافة مركز الكويت للتوحد (انا) تسعى الى التعاون مع جميع المنظمات العربية والعالمية للتوحد، بالاضافة الى توفير احدث المعلومات باللغة العربية حول اضطرابات التوحد، وتأمل ان يتم تأسيس الشبكة وتظهر للنور في القريب العاجل حتى تستفيد جميع الدول العربية من خدماتها وتحقيق اهدافها المرجوة.

مها هلالي وأروى حلاوي

وعبرت سميرة القاسمي من قطر عن سعادتها بالمشاركة في الاجتماع التأسيسي للشبكة العالمية للتوحد باعتبارها عضوة في مجلس الامناء قائلة: نتمنى ان نستطيع تحقيق الهدف الذي نسعى اليه من اجل مساعدة ابنائنا المعاقين للتوحد، ونتمنى ان تكون هذه الشبكة هي المظلة الاساسية لدعم هؤلاء الاطفال.

اما حازم الحسيني من جمهورية مصر العربية وهو رئيس مؤسسة الفرسان الرياضية لذوي الاحتياجات الخاصة واستشاري برامج تربية رياضية ومعدلة في جمعية نحو التقدم، قال ان لديه اقتراحا سيقدمه يتعلق باللجنة الترفيهية والاجتماعية من منطلق تخصصه بالتربية الرياضية المعدلة ومسؤوليته عن الانشطة الاجتماعية والترفيهية سيكون لديه مردود ايجابي من الناحية السلوكية والنفسية والبدنية والادراكية للاولاد ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتقول سمية حسين عبدالرحمن من البحرين ان هذا هو الاجتماع الثالث للشبكة الذي تشارك فيه، ولديها حلول معينة سيتم الاتفاق عليها من ناحية النظام واعمال اللجان المختلفة.

سمية حسين وفريدة المؤيد ود.أحمد الأنصاري

أكدوا أن هذه المشكلة أصبحت تمسّ جميع أهل الكويت

المشاركون في ندوة «صندوق المعسرين»: نطالب الحكومة بوضع حلول تفصيلية لا ترقيعية لأوضاع المتعثرين

حمد العنزي

أكد المشاركون في الندوة الجماهيرية التي نظمها المرصد الكويتي لتأصيل الديموقراطية (رصد) مساء أول من أمس تحت عنوان «صندوق المعسرين ومعاناة المقترضين» على ضرورة وضع الحلول الرئيسية ومعالجة مشكلة المواطنين المقترضين من البنوك التي رفعت عليهم نسبة الفائدة دون سابق انذار مستنكرين في ذات الوقت ما يواجهه هؤلاء المواطنون من مشاكل ومصائب متمثلة في عدم قدرتهم على الدفع وتغير نسبة الفائدة التي اصبحت متحركة الأمر الذي انهك اوضاعهم المعيشية وهدد حياتهم الاسرية والاجتماعية وجعلهم عرضة لملاحقة الجهات الأمنية والرقابية التي وصلت لإلقاء القبض عليهم ومنعهم من السفر وطالب المشاركون الحكومة بوضع الحلول السريعة لأوضاع المقترضين ومعالجتها بالطرق السليمة والصحيحة لأنها اصبحت مشكلة تمس جميع المواطنين وينبغي حلها بأسرع وقت ممكن.

وشارك في الندوة امين عام المرصد حجاج بوخضور ورئيس المرصد مطلق العبيسان ود.يوسف الغتر والناشط السياسي مرزوق المطرقة والكاتب الصحافي سعد المعطش وعضو جمعية التقييم البرلماني فايز النشوان.

في البداية قال رئيس المرصد مطلق العبيسان ان القضية التي شغلت الشارع وجعلت هناك اختلافا بين السلطتين واصبحت من مصادر التأزيم بينهما هي قضية المعسرين المقترضين متعسري السداد الذين لا يقدرون على الوفاء بديونهم نتيجة تغير نسبة الفائدة على اصل الدين الذي اقترضوه لافتا الى ان صندوق المعسرين قد شغل الشارع دون فائدة مرجوة منه ويجب على المسؤولين الذين يقفون وراءه وضع حلول تفصيلية لا ترقيعية للقضاء على المشكلة الأساسية للمقترضين، معتبرا ان الاعداد التي بدأت ترتفع لمتعسري السداد اصبحت تهدد البلد وأوضاعه الداخلية الامر الذي جعلها تكون مادة يرددها اغلب النواب ممن يطرحون افكارهم داخل البرلمان لحل هذه المشكلة، مشيرا الى وجود توجه من الحكومة حيث بدأت بوادره تظهر لطرح حلول اخرى لمعالجة هذه المشكلة.

واضاف ان اغلب المواطنين يتساءلون عن المبالغ التي صرفت بالخارج وهي لا تعد ولا تحصى وتذهب الى الدول العربية والاجنبية دون اي مبرر ويلاحظ بها فوضى في صرف المال العام.

تغييب التشريعات

من جهته، قال الناشط السياسي مرزوق المطرقة: في اوائل السبعينيات لم يكن يتجرأ الشخص على اخذ القرض الا اذا كان خاضعا لجميع الشروط وان يكون هناك كفيل حتى يتم اعطاؤه القرض، مشيرا الى انه وبعد مرور الوقت اتضح ان الاقتراض اصبح سهلا في ظل غياب دور حكومي رقابي في تطبيق التشريعات والقوانين التي كانت موجودة في ادراج البنك المركزي وقد قام البنك المركزي بالتغاضي عن هذه الامور حتى اصبحت مشكلة الاقتراض ظاهرة على السطح.

واضاف ان اكثر المواطنين معرضون للسجن وعليهم قيود امنية بسبب هذه الكارثة ويظهر في الصحف انه اكثر من 52 الف مواطن تحت القيد الامني وإلقاء القبض وممنوعون من السفر جراء تلك القروض التي اخذوها من البنوك، متسائلا: كيف يصبح حال الاسرة الكويتية بعد هذه المشكلة معتبرا ان الحكومة اصبحت تصدر بعض التشريعات ومنها قانون 28 لسنة 2008 الخاص بصندوق المعسرين واتضح انه لا يفي بحل المشكلة وبعض مواده لا يستطيع المواطن الاقتراض مرة اخرى، مطالبا اعضاء مجلس الأمة والحكومة بمعالجة هذه المشكلة واسقاط القروض وفوائدها عن المواطنين حتى يعيش المواطن عيشة مريحة.

بدوره قال امين عام المرصد الكويتي لتأصيل الديموقراطية حجاج بوخضور حول مشكلة المعسرين وان المعالجة التي لجأت إليها الحكومة والمجلس لم تصل الى الحل الصحيح والسبب واضح ان الكل يتكلم ويبدي رأيه ويحدد موقفه من هذه المشكلة لكن الى حد الآن لم يتقدم احد او يتكلم عن حل المشكلة انما يتكلم عن اسقاط القروض بين مؤيد او معارض مضيفا نحن نريد حلا لا تأييدا او رفضا لافتا الى ان المشكلة عند حلها ستكون مفتاحا لحل مشاكل كثيرة وعلينا ان نحدد الآن او نقدم منهجية لمعالجة هذه المشكلة.

وأضاف بوخضور أن المشكلة يجب أن تحل على عدة خطوات لا أن نسجل موقفا بين رفض وتأييد، متسائلا أين دور الشركات في هذه المشكلة وأين مساعداتها لهذه الكارثة ولحل المشاكل الاقتصادية، معتبرا أن هناك مسؤولية على البنوك التي وصلت ايراداتها وأرباحها المقدرة بـ 60٪ للمشاركة بحل قضية المقترضين التي هي المسؤولة عنها مشيرا إلى أن هناك من المقترضين المعسرين لا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل إما لأسباب العمر أو العمل أو امر آخر ويكون حل هذه المشكلة من خلال مساعدات الشركات أو أن الدولة تتحمل هذه القروض بعد أن تتأكد من أن هذه الفئة مشكلتها الرئيسية عدم السداد.

واعتبر بوخضور ان عدم حل قضية المقترضين سيكون له أبعاد ونتائج اخرى من الناحية الأمنية ولها تكلفة كبيرة وقد تسببت السلطتان بخطأ في عدم ايجاد الحلول الجدية لها، مشيرا الى ان هناك 5 مليارات دينار تكلفة تسوية هذه المشكلة وحلها ونريد من السلطتين الحل الجدي وليس تعطيل التنمية والتأزيم بين بعضهم البعض مطالبا بحلها كما قامت بحل مشكلة المسرحين وكلنا أمل في أن يتم حل المشكلة.

تفاقم المشكلة

من جانبه قال الأستاذ في كلية العلوم الإدارية د.يوسف الغتر أن هناك الكثير من المواطنين يعانون من مشكلة القيد الأمني والقروض المتراكمة، مبينا ان هناك تراخيا واضحا من البنك المركزي والجهات الرقابية لها صمت واضح في هذه القضية والكثير من المواطنين فوجئ بأن القسط الذي يقوم بدفعه يتزايد بعد مدة ليصل من 700 الى 800 دينار ويأخذ الراتب ولا يبقى شيئا، مشيرا الى ان هذا خلق تراكم الديون والفائدة المستحقة على الدين. وأضاف للأسف الشديد نشاهد الناس عاجزة عن سداد الديون والقروض بسبب تزايدها، موضحا ان الجميع يبحث عن الحلول وليس فقط بالتأييد أو بالرفض من ناحية اسقاط القروض عن المتعثرين فلابد ان نساهم في حل مشكلة صندوق المعسرين والديون بشكل كامل ونحن أمام صراع والضحية هو المواطن والأرقام الهائلة التي نشاهدها يجب ألا تقابل بصمت ويجب الوقوف أمامها وقفه جادة من مجلس الوزراء والحكومة ولأننا جمعينا في مركب واحد.

تضاعف الديون

من جانب آخر قال الإعلامي الكاتب الصحافي الزميل سعد المعطش ان البنوك لديها قناعة بأن هناك ديونا معدومة وهذا لاستيفاء الديون التي على المواطنين الذين قد يكونون ماتوا أو حصلت عليهم ظروف والديون قد تعطى للبنوك من خلال صندوق المعسرين، مشيرا الى ان اصل الدين اصبح مفقودا لدى تلك البنوك التي ضاعفت المبالغ والفائدة التي تجنيها من المقترضين دون علمهم بذلك وأيضا عدد سنوات السداد لقيمة القرض. وأضاف المعطش أن البنوك جزء من الحكومة والبنوك نفسها لا تعرف متى تنتهي قروض البعض من الذين اقترضوا وتحدث المعطش عن قصته عندما اقترض ووقع على انتهاء القرض في 2008 واكتشف أنه ينتهي شهر 5 سنة 2012 قائلا أنا موقع على قرضي ينتهي في 2008 والقرض لا يزيد بل السنين تزيد على أعمارنا.

وقال عضو الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني فايز النشوان ان قاعة مجلس الأمة يجب أن تكون العلاقة أقوى مما هي عليه، وذكر ان وزير المالية السابق الحميضي قال: انه لا يوجد مقترضون ومتعثرون، وقال انهم أربعة أشخاص بالسجن وسيدفعون لهم ويخرجون وعندما ترك الوزارة أصبحوا 100 ألف فكيف ذلك؟!

المشاركون في ندوة المرصد الكويتي لتأصيل الديموقراطية حول صندوق المعسرين (متين غوزال)

- العبيسان: أعداد المعسرين أصبحت تهدد البلد وأوضاعه الداخلية
- المطرقة: أكثر من 52 ألف مواطن تحت القيد الأمني بسبب القروض
- بوخضور: حل المشكلة بخطوات محددة وليس فقط بتسجيل موقف
- الغتر: تراخ واضح من الجهات المسؤولة أدى إلى تفاقم المشكلة

جانب من الحضور